## إسرائيل أمانة العرب

**ياسل طلوزي**

تستحقّ إسرائيل، في الخامس عشر من الشهر المقبل (يوليو/ تموز)، احتفالاً مدويًا بمناسبة وصولها إلى «سن البلوغ»، فقد أن موعد استقلالها عن واليديها (بريطانيا وأميركا)، واندماجها في عالم جديد سُمّي من أجلها فقط «الشرق الأوسط». وبهذه المناسبة، يزمع «الأب» الأرمل جو بايدن (بعد وفاة والدة إسرائيل الإمبراطورية البريطانية) زيارة المنطقة المخصّصة لابنته («الشرق الأوسط») في الموعد المذكور، للإعلان عن نبأ «البلوغ» رسميًا، معتمرًا قبعة «الأنكل سام» الموشّاة بالخطوط الحمراء والأنجم، والمعطف الأزرق بذيله الطويل، ومصطحبًا معه المفرقعات الملونة لإضفاء مزيدٍ من البهجة على المناسبة المهولة.

أما الترتيبات على الجبهة المقابلة، فتتواصل على نحو محموم، ليكون كل شيء جاهزًا في موعده، زعماء عرب يتزاورون ويعقدون قممًا ثنائية وثلاثية، وخطوط ساخنة مشغولة على مدار الثانية والدقيقة، وعواصم حافلة بالاجتماعات الداخلية، فالمناسبة «خطرة»، على الرغم من بهجتها، وثمّة احتمالات عديدة توضع في الحسبان، لكن ليس بينها شعوب المنطقة وأمزجتها ومبادئها بالتأكيد، فالرفوف التي ينتها الأنظمة العربية طوال عقود قابلةٌ لاستقبال هذه الشعوب بملايينها، وتعليبها أيضًا إن شاءت الأنظمة، وليس في وسع أحدٍ أن يعترض أو يُبدي رأيًا؛ لأن إسرائيل فوق الجميع.

سيأتي الأب يايدن حتمًا؛ بعد أن غدا «الانفصال» حتميًا في هذه المرحلة التي تغرُب فيها شمس القطب الواحد، وعلى أميركا من الآن أن تواجه حقائق مغايرة عمّا ألفته، ولن تكون فاتورة الحماية المباشرة لابنتها إسرائيل مفتوحةً إلى الأبد؛ وعليها أن تتفرّغ، من الآن، لهذه المتغيرات الدولية التي تهدّد عظمتها وقيادتها العالم، سيما مع بزوغ القوتين الروسية والصينية، ومن الواضح أنهما ستقاسمانها مناطق النفوذ والهيمنة، بما في ذلك «الشرق الأوسط»، ولن تسمحا لإسرائيل بمواصلة عربدتها القديمة، سيما مع نشوء قوى صغيرةٍ نسبيًا لكنها قادرة على تهديد الابنة المدللة في الصميم.

هنا أدرك الأب «الحكيم» أن الحروب لم تعد حلولاً حاسمةً لإبقاء التفوّق الإسرائيلي قائمًا، بل ينبغي الانتقال إلى الخطة الأخرى التي كانت قد أعدّت خاتمة لمطاف الابنة بعد وصولها إلى سن البلوغ، ويعني ذلك تسليم «الأمانة» إلى العرب أنفسهم، فإسرائيل ينبغي أن تصبح شأنًا عربيًا داخليًا، لها ما لهم «كله»، وليس عليها ما عليهم كله. أليست مدلّلة؟ ينبغي دمجها في «حديقتها» المقامة من أجلها (الشرق الاوسط)، وليس «الوطن العربي» كما أشيع سابقًا.

والحقّ يقال، سيبرهن «الحاضن» العربيّ أنه قادرٌ على تحمّل مسؤولية «احتضان» إسرائيل بسعادة الأمهات العواقر، بفضل جيل جديد من الساسة متحرّر من الإرث والتراث والتاريخ برمّته، ولا يقيم وزنًا للمبادئ، ساسة لا يضيرهم أن يلتقوا ويسامروا مسؤولين صهاينة على وقع انهيار برج سكنيّ في غزة، ولا يخجلهم أن يكتب سفراؤهم تغاريد غزل في «وداعة الشعب الإسرائيلي»، حتى لو تزامن ذلك مع استشهاد أم أو طالبةٍ أو فتى، فلسطينيين على حواجز الذلّ الصهيونية، بل إنهم سرعان ما يتراكضون عقب كل عدوان صهيوني على غزة أو لبنان، إلى إعادة ترميم صورة إسرائيل المشوّهة في نظر العالم، بدلًا من تعريتها وفضحها.

والحقّ يُبكي عليه أيضًا إن قلنا إن «الاحتضان» أنجز من زمن بعيد، و«الأمانة» وصلت إلى أيدي أنظمة العار العربية منذ أمد، وعلى نحو يُحسَد عليه أيّ غاز ومستعمر، ولو شئنا الدقة، كان الماء العكر يجري بين أرجلنا، غير أننا كنا نحاول ادّعاء التعامي، وإلا ما معنى أن تكون الحدود العربية مع إسرائيل أمنع من الفولاذ بوجه كلّ من تسوّل له نفسُه تلبية نداء الكرامة، وما معنى أن تفضحنا تسيفي ليفني بصور قديمة تجمعها بمسؤولين عرب من دولٍ ما زالت لا تعترف بإسرائيل، ولو صوريًا؟

شكرًا بايدن، فقد تسلمنا الأمانة باقتدار، غير أنك لا تدري أن المشاركين العرب بهذا الاحتفال لم يعلموا أن ثمة احتفالاً موازيًا سيجري في قلب الاحتفال الرئيسيّ يخصّهم هذه المرّة، هو الاحتفال بـ«سن الشيخوخة»، مع فارق بسيط قوامه: أن لا أحد يحتضن العجزة.

## من أو ماذا بعد محمود عباس؟

**حيّان جابر**

تتمسّك السلطة الشكلية الوظيفية الفلسطينية بكامل تقاليد المنظومة العربية الرسمية، وفي مقدمها تبادل السلطة بعد الوفاة، أو العجز الصحي الكامل، وهو ما يسلّط الضوء على نهاية رئاسة محمود عبّاس السلطة الوطنية ومنظمة التحرير وحركة فتح على سواء. وكائنا أمام مجهول قادم لا محالة، مجهول يتخوف منه بعضهم، وربما الغالبية، في حين يترقبه آخرون، بفرح وشوق يصعب احتمالهما. لكن هل يستحق هذا المجهول كل هذا الترقب والانتظار والتوجّس؟

تغذّي بعض التقارير الصهيونية، الإعلامية والأمنية مخاوف بعضهم من المرحلة التي تعقب رئاسة محمود عبّاس، على اعتبارها مجهولاً مفتوحاً على احتمالات خطيرة، تتخلّلها صراع بين مراكز القوة في سلطة رام الله، وتحديدا بين قياداتها الأمنية. طبعا، لا تطرح التقارير الصهيونية المسألة من زاوية المصلحة الفلسطينية، بل من زاوية تطرح المصلحة الصهيونية، وخصوصا؛ بما يتعلق بكفاءة أجهزة السلطة الأمنية، في ممارسة وظيفتهم تجاه حماية الاحتلال، وضبط الشارع الفلسطيني، أو بالأصح جزء منه. حيث تحذّر هذه التقارير من تبعات أي صراع عسكري على خلافة عبّاس بين مكونات سلطة رام الله الوظيفية، الأمر الذي قد يتسبّب في تخفيف القبضة الأمنية على الشارع الفلسطيني. وتحذر أيضا؛ من احتمال مشاركة حركة حماس، أو خلاياها النائمة في هذا الصراع، وهو ما يفتح الباب؛ أمام احتمال سيطرة «حماس» على سلطة رام الله، أو يخفّف من القيود التي تكبل عمل خلاياها النائمة اليوم.

إذاً يكمن القلق الصهيوني من الفلتان الأمني ومن سيطرة «حماس» على السلطة، نتيجة تبعات كل منهما على أمن الاحتلال ذاته، بمعنى يتخوّف الاحتلال أن يؤدي ذلك إلى تحرّر الكتلة الشعبية الفلسطينية من قيود السلطة الأمنية التي تنعكس في تصاعد المقاومة الشعبية داخل مجمل مناطق سيطرة سلطة رام الله، وربما كل فلسطين لاحقاً. تبدو تلك المخاوف حقيقية في حسابات الاحتلال، إلا أن جزئية صغيرة تغيب عنه، لكنها مفصلية وحاسمة، مفادها بأننا أمام سلطة شكلية، لا تملك قرارها، ولا تقدر على البقاء بعواملها الذاتية، فالاحتلال يتحكّم بجميع مواردها المالية، التبرّعات والحركة التجارية إلى ما هنالك، وكذلك بالحركة داخلها ومنها وإليها، وطبعا يتحكّم بالحركة الجوية؛ على فرض وجودها، وهو ما تدركه جميع مكوّنات السلطة وجميع مراكز قوتها، الأمنية والسياسية والتنظيمية والمالية.

استناداً إلى ذلك؛ لا تملك مراكز السلطة قرار خلافة عبّاس، فهو قرار صهيوني بالدرجة الأولى، وأميركي بالدرجة الثانية؛ أو العكس، وعليه فاحتمال الصراع الأمني شبه معدوم، بل يكاد يكون مستحيلاً؛ من وجهة نظر الكاتب، إلا بقرار صهيوني مباشر، يهدف إلى تقسيم مناطق الضفة إلى سلطات أمنية متناحرة ومتنافسة، تماما كما حدث بين سلطتي رام الله وغزة، لكنه احتمال مستبعد الآن، نتيجة متطلباته اللوجستية العديدة التي لا يملكها ولا يسيطر عليها الاحتلال الآن.

وعليه، وبالعودة إلى امتلاك الاحتلال مفاتيح خلافة محمود عبّاس، تثير التقارير الصهيونية المشار لها أسئلة عن أسباب نشرها، وهنا نطرح احتمال استهدافها الشارع الفلسطيني بعينه، فتلك التقارير تغذّي مخاوف جزء من الفلسطينيين، وبالتالي تكبّلهم، خوفا من المرحلة التي تلي محمود عبّاس، وتحدّ من قدرتهم على الحركة والفعل السياسي، حذراً من تبعات أي تحرّك على الأوضاع في مناطق السلطة بعد محمود عبّاس، إذاً؛ تهدف التقارير إلى حماية سلطتها الوظيفية الشكلية، من موجات الغضب الشعبي، التي قد تطيحها ومؤسساتها الأمنية، وتفرض على الاحتلال الصهيوني مواجهة احتلاله بشكل مباشر مجدداً.

بناءً على ذلك؛ يمثل محمود عبّاس جزءًا بسيطاً من منظومة السلطة الوظيفية الأمنية، وإنْ كان ممثلاً صادقا لها، وعليه لن تتأثر منظومة السلطة بتغيير رئيسها، بغض النظر عن اسم خليفة عبّاس، فالمهم هنا دوراه السابق واللاحق، وهو ما يجعل من مرشّحي خلافة عبّاس قلة قليلة، ممن تختلف أسماؤهم وتتطابق توجهاتهم.

> لا تملك مراكز السلطة قرار خلافة عبّاس، فهو قرار صهيوني بالدرجة الأولى، وأميركي بالدرجة الثانية؛ أو العكس

وهنا لا بد من التمييز بين معارضي عبّاس ومعارضي السلطة، فالمجموعة الأولى تحرّكها عوامل مصلحية ذاتية غالباً؛ تستند أحياناً إلى مصالح مناطقية؛ لا تجد أي تناقض جذري بينها وبين دور السلطة ومؤسساتها. أما المجموعة الثانية؛ فتعبر عن تناقض بنيوي وقيمي واستراتيجي مع السلطة، كلّ السلطة، قبل مرحلة عبّاس وبعدها، فهي ترفض التنازل عن أيّ من الحقوق الفلسطينية الكاملة، كما ترفض المساومة عليها. وبالتالي هي لا تعارض السلطة فقط، بل تعارض حاملها الرئيسي الذي يعود بنا إلى أولى خطوات الانحراف، والمتمثلة في البرنامج المرحلي.

طبعا، قد تنطلق نشاطات (واحتجاجات) المجموعة المعارضة الثانية، نقيضة السلطة والبرنامج المرحلي، من قضايا اجتماعية ومطلبية واقتصادية وثقافية مناطقية أحياناً، لأغراض تعبوية وتحريضية، وهو ما يتطلب منها جهداً إضافياً كبيراً، من أجل ربط معارضتها المناطقية مع جذر المشكلة الرئيسي، المتمثل في المساومة والتنازل عن الحقوق الفلسطينية. كما لا بد من الحذر من محاولات الالتفاف والخداع التي يمارسها بعض معارضي سلطة رام الله، عبّاس تحديداً، الذين يدّعون معارضتهم نهج أوسلو، لكنهم يتمسّكون بالبرنامج المرحلي، كونهم يبحثون عن موقع سلطوي، لا أكثر ولا أقل، وإن كان طموح بعضهم منصبّا على رأس الهرم السلطوي، كما في معارضة حركة حماس وغالبية القوى الفصائلية الفلسطينية، اليسارية واليمينية، القديمة منها والحديثة، من ذلك كله، لا تستدعي المرحلة التي تلي عبّاس ايا من مشاعر الفرح أو الفزع، فواقع السلطة الحالي والمستقبلي يثير الحزن والغضب والخوف، بغضّ النظر عن هوية رئيسها، وهو ما يتطلب عملاً ونضالاً شعبيا كثيرين من أجل تجاوز ذلك. بمعنى آخر، إن التعويل على تغيير سلطوي سلس وجذري، عبارة عن وهم خادع يعيق النضال من أجل حل المشكلات الفلسطينية البنيوية، بداية من الانحراف الأول، البرنامج المرحلي، ويمنح الاحتلال وداعميه ووكلاءه في السلطة مزيداً من الوقت الضروري لتثبيت السلطة الوظيفية الأمنية، وتفتيت المجتمع ومحاصرة قواه الشعبية الثائرة. لذا، وبدلاً من ترقب مستقبل السلطة، علينا تكريس جهودنا على حاضرها، وعلى حاضرنا الفلسطيني، من أجل استعادة المعبر والممثل الحقيقي لقضية فلسطين وشعبها، المتمثل بحركة تحرّرها الوطنية والتقدمية.

(كاتب فلسطيني)

## دور خفي وظاهر لواشنطن في التوتر اليوناني التركي

**محمود الريماوي**

ليست الأزمة المتصاعدة بين أنقرة وأثينا بعيدة عن أجواء التوتر التي أشاعتها الحرب الروسية على أوكرانيا. وقد سعت أنقرة إلى أداء دور إيجابي بتنظيمها أول مفاوضات روسية أوكرانية على أراضيها، وهي تسعى، في هذه الأونة، إلى ضمان إمدادات القمح عبر البحر الأسود من روسيا. وعلى الرغم مما قد يثيره هذا المسعى من جدل، وبخاصة إذا ما جرت المساعي بمعزل عن أوكرانيا، إلا أن جهود أنقرة تُرتدي أهمية كبيرة، كونها تشكّل مبادرةً لتفادي أزمة غذائية عالمية خطيرة، غير أنه كانت للحرب المستمرّة تداعيات أخرى، فمع ما أشاعته الحرب من تقديرات متشائمة بشأن الأمن والسلم في أوروبا، فقد تقدّمت السويد وفنلندا بطلبات انضمام إلى حلف الناتو، وهو ما لقي، بطبيعة الحال، تنديدا من موسكو، إلا أن الأمر الذي لا يخلو من مفاجأة تمثل بالاعتراض التركي الشديد على هذا الطلب، إذ بدا هذا الاعتراض وكأنه يخدم الجانب الروسي في هذا الظرف. لتركيا أسبابها الخاصة في هذا الاعتراض، والتي تتعلق أساسا بأنشطة حزب العمال الكردستاني في البلدين، وما يلقاه، حسب أنقرة، من رعاية برلمانية وإعلامية في البلدين اللذين أبدِيا الاستعداد للتفاهم مع أنقرة في شأن هذه المسألة، غير أن الاعتراض التركي حافظ على حدّته.

وفي هذه الأجواء، نشبت الأزمة الجديدة بين أنقرة وأثينا، مع إلقاء رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس، وفي أجواء احتفالية به، خطابا أمام الكونغرس في مايو/ أيار الماضي، دعا فيه إلى عدم تزويد تركيا بطائرات إف 16. وهذه مسألة حساسة بالنسبة لأنقرة الطامحة إلى تعظيم ثغراتها الدفاعية في المجال الجوي، بما في ذلك السعي إلى التزوّد بالمقاتلة إف 35 لا إف 16 فقط. وبموازاة ذلك، تكشف أنقرة أن أثينا تقوم بعسكرة الجزر المتناثرة في بحر إيجه، وليس بعيداً عن البرّ التركي، من غير أن تُبدي واشنطن الاهتمام الكافي بهذا التطوّر المتعلق بدولتين جارين وعضوين في «الناتو»، بل يضيف المسؤولون الأتراك أن الولايات المتحدة أقامت نحو عشر قواعد عسكرية في اليونان، وأبرمت اتفاق تعاون دفاعي مع أثينا التي يذكّر المسؤولون فيها أن مفاتلات تركية عبرت المجال الجوي لبلادهم عشرات المرّات في الأونة الأخيرة. وفي هذه الظروف، ألغى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان «المجلس الاستراتيجي» بين البلدين، وأعلن أنه يرفض اللقاء برئيس الوزراء اليوناني في أية مناسبة. وإلى الولايات المتحدة، فإن مسؤولين أتراكا يلحظون انحيازا أوروبيا إلى أثينا «الطفل المدلل أوروبياً»، على حد تعبيرهم، وهو ما يفسّر النبرة الخشنة لاثينا في مخاطبة أنقرة، وذلك بالاستقواء بالآخرين، إذ يميل ميزان القوى على جميع الصعد لصالح تركيا، باستثناء حاجتها لتحديث أسطولها الجوي، غير أن التخوّف من النوايا الأميركية يبقى هو الهاجس الأساس لدى أنقرة كما تدلّ تصريحات أردوغان. ولافتٌ أن اللهجة اليونانية كانت أكثر حدّةً في التعبير عن الأزمة أخيرا، حتى إن جنرالاً يونانياً متقاعداً هدّد «بقصف إسطنبول»، من غير أن يلقى تصريحه الحربي اعتراضا رسميا، وبخاصة أن القائل متقاعدٌ لا يملك سلطة تقريرية.

وإذ تنشب الأزمة أخيرا، فإنها تتراكم مع مشكلات قديمة، مثل الخلاف على الوضع في قبرص منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي، حيث باتت تركيا تطالب بـ«حل الدولتين» في شمال الجزيرة وجنوبها. وكذلك مشكلة تحديد الحدود البحرية. وترى، في الجانب اليوناني، تركيا أن تركيا كانت معقلا لبيزنطية القديمة منذ ما قبل الميلاد. وهو ما عبّر عن بعض منه رئيس الوزراء اليوناني في خطابه أمام الكونغرس، حين تحدث عن «القيم الهلينية في مواجهة الاستبداد الشرقي»، والتذكير بجوامع تضم اليونان إلى الغرب، فيما تبدو تركيا، وهذا ما لم يقله صراحة المسؤول اليوناني، مرشّحة قديما وحديثا للعب دور استبدادي شرقي.

والظاهر أن البلدين، رغم محطّات تقارب عديدة بينهما على مدى عقود، لم يفلحا في صياغة مصالحة تاريخية تقطع مع الماضي ومرارات، وتتطلع إلى المستقبل، وتهيئ لمشاريع تعاون مشتركة، وتعظم المصالح المتبادلة، كما وقع بين ألمانيا وفرنسا عقب هزيمة النازية، أو بعد الاحتلال البريطاني للولايات المتحدة في القرن السابع عشر والثامن عشر. ولعل هذه مسؤولية النخب في البلدين التي لم تنجح في التجسير بين اليونانيين والأتراك. كما أن غياب الاستقرار، وبالأحرى تطوّر النظام السياسي في البلدين، خلال فترات طويلة سابقة، قد أسهم في التباعد بينهما، إذ يسهل توظيف التهديد الخارجي للتمويه على مشكلات داخلية. ومع ذلك، يصعُب تصوّر إرساء حلول، أو حتى نزع فتيل التوتر بين البلدين الجارين، بغير مساهماتٍ من الخارج، ولا بد أن تجد أنقرة، وبدون التخلي عن مطالبها، سبيلا للتفاهم مع التكتل الأوروبي ومع هلسنكي واستوكهولم حول مسألة انضمام السويد وفنلندا إلى حلف الناتو، كما أن الولايات المتحدة لا بد أن ترى أن ليس في مصلحتها توجيه ضغوط خفية وظاهرة على أنقرة، والوقوف موقف المتفرّج إزاء مظاهر اشتداد التوتر بين عضوين في «الناتو»، فأميركا المتسبّبة تاريخيا بمشكلات عميقةٍ وخطيرة لبلدان عديدة، ما زالت الطرف الدولي المؤهل للإسهام في حل المشكلات الإقليمية، وتلك من مفارقات الزمان.

(كاتب من الأردن)

> يلقى العداء بين تركيا واليونان دعما شعبياً واسعاً على الجانبين، فثمّة حزازاتٌ تاريخيةٌ وفوارق ثقافية تغذّيانه

متظاهرون يحرقون العلم الامريكي خارج القنصلية الاميركية في سالونيك، 28/ 9/ 2020 (ضرالس برس)

**كاريكاتير** سعد المهندي

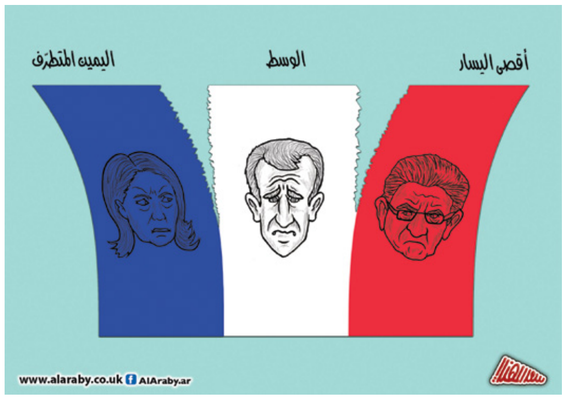


## وقوفاً مع أبو يعرب المرزوقي

**نبيل البكيري**

يُعدّ أبو يعرب المرزوقي من آخر الفلاسفة في العالم العربي والإسلامي، الذين ظلوا حاملين مشاعل التنوير ومواجهة التزوير والاستبداد في كل المراحل التي عاشوا فيها، ذوي مواقف واضحة لم تتبدل تجاه كل مظاهر الظلم والقهر والاستبداد في المنطقة العربية. ظلّ، طوال مشواره الفكري والفلسفي والأكاديمي، إنتاجا وتأليفا ومعظّا وتدريسا وترجمة، وفيا لهذه المهمة التنويرية التي من خلالها أثرى المشهد الفلسفي العربي بأطروحات وكتابات عديدة حاولت إعادة الاعتبار إلى الدرس الفلسفي العربي، في واقع عربي متخلف ومعقد ومتراجع على كل المستويات، وفي القلب منها حالة الموات للفلسفة العربية المعاصرة. لم يتقلل أبو يعرب بالانشغال الأكاديمي ليتعايش مع الاستبداد، بل خاض غمار السياسة والبحث والأكاديميا معاً، وهو حامل همومه أمته وشعبه ورسالته في مواجهة التزوير الذي يجيده عديدون من حملة مباخر الاستعمار والاستبداد العربي المعاصر، من أكاديميين ومفكرين وادعياء كثر ممن يشتغلون في تجميل قبائح الظلم والاستبداد وكهنته قديما وحديثا. أما فلسفيا، فأبو يعرب اليوم، بمنهجه وخطه، بات بشكل مدرسة تستلهم فلسفتها من واقع الناس وحاجاتهم وهمومهم وقضاياهم ومصيرهم، وليس من بطون الكتب ومعارك داحس والغبراء أو سفسطائيات الفلسفات العقيمة التي يهرّب إليها حاجز الخوف منه في واحدةٍ من أعظم الثورات السلمية.

ولهذا كله يجد أبو يعرب نفسه في واجهة المشهد، شاهرا سيف الحقيقة أمام كذب الجلاد وزيفه وإدعاءاته، مستمدّا صموده وثباته من إيمانه العقيدي بأن هذا الجلاد ضعيف وهش، وإيمان أبي يعرب المطلق بالحقيقة وبالحرية وثمنها الكبير دنيا وأخرى جعلت منه شيخ أحرار، الحقيقة في يجب أن يؤديه القادرون عليها، والمؤمنون بها، الحرية التي تقف في ظلها لا تخاف شيئا، ما دمت تمضي في صالح الناس، ومن أجل حرياتهم وكرامتهم. يقف أبو يعرب اليوم لا يهاب شيئا، مستمدّا كل هذا الصمود والجراة في هذه المواجهة من إيمانه برسالته فيلسوفا وإنسانا، لا يمكن أن يصادر أحدٌ حقّه في الحرية والكرامة، هذا الإيمان الذي يخوّله ادعاء كثيرون اليوم يتخذون الفلسفة مجرّد وظيفة ببغاوية يهدرون بها أوقاتهم في قاعات الدرس وشاشات الحديث والتنظير البعيد كل البعد عن جوهر هذه الفلسفة التي تسعى إلى تحرير الإنسان من وهم الخوف، بحسب أبيقور ومن بعده اسبينوزا وتعريفهما للفلسفة.

العدو الحقيقي للاستبداد اليوم ليس قوة أعداء الاستبداد المادية، وإنما قوتهم المعنوية، المتمثلة بفضيلة الحقيقة وقداستها، كما هو أيضا الوعي بقداسة هذه الحياة، والوعي برسالية الفيلسوف والمثقف وعظمة دوره في مواجهة اختلالات اللحظة وفسادها وعطب الذات وموت الضمير، وكثرة الإدعياء المطبّلين، هذا الدور الذي يعيد لنا أستاذنا أبو يعرب المرزوقي تجديده وفتح انسداداته ورسم ما اندرس منه في تاريخنا الطويل في مصارعة الاستبداد، العدو الذي آخر الغرب والمسلمين قرونا عن ركب الحضارة، وأحدث قطيعة كبرى عن مسار الحضارة الإسلامية الأولى.

(كاتب يمني)

> يقف أبو يعرب اليوم مستمدّاً الصمود والجراة من إيمانه برسالته فيلسوفا وإنسانا

## في المشهد الليبي

**الفيتوري شعيب**

لم يكن المشهد في داخل البلاد الليبية أفضل منه وضوحاً على المستويين الإقليمي والدولي، فالحوارات متعدّدة، والاتفاقيات متشابكة، والتدخلات الخارجية تتلاعب في المشهد السياسي في جوانبه المختلفة، وكذلك المسارات معه المفرقعات الملونة لإضفاء مزيدٍ من البهجة على المناسبة المهولة.

أما الترتيبات على الجبهة المقابلة، فتتواصل على نحو محموم، ليكون كل شيء جاهزًا في موعده، زعماء عرب يتزاورون ويعقدون قممًا ثنائية وثلاثية، وخطوط ساخنة مشغولة على مدار الثانية والدقيقة، وعواصم حافلة بالاجتماعات الداخلية، فالمناسبة «خطرة»، على الرغم من بهجتها، وثمّة احتمالات عديدة توضع في الحسبان، لكن ليس بينها شعوب المنطقة وأمزجتها ومبادئها بالتأكيد، فالرفوف التي ينتها الأنظمة العربية طوال عقود قابلةٌ لاستقبال هذه الشعوب بملايينها، وتعليبها أيضًا إن شاءت الأنظمة، وليس في وسع أحدٍ أن يعترض أو يُبدي رأيًا؛ لأن إسرائيل فوق الجميع.

سيأتي الأب يايدن حتمًا؛ بعد أن غدا «الانفصال» حتميًا في هذه المرحلة التي تغرُب فيها شمس القطب الواحد، وعلى أميركا من الآن أن تواجه حقائق مغايرة عمّا ألفته، ولن تكون فاتورة الحماية المباشرة لابنتها إسرائيل مفتوحةً إلى الأبد؛ وعليها أن تتفرّغ، من الآن، لهذه المتغيرات الدولية التي تهدّد عظمتها وقيادتها العالم، سيما مع بزوغ القوتين الروسية والصينية، ومن الواضح أنهما ستقاسمانها مناطق النفوذ والهيمنة، بما في ذلك «الشرق الأوسط»، ولن تسمحا لإسرائيل بمواصلة عربدتها القديمة، سيما مع نشوء قوى صغيرةٍ نسبيًا لكنها قادرة على تهديد الابنة المدللة في الصميم.

هنا أدرك الأب «الحكيم» أن الحروب لم تعد حلولاً حاسمةً لإبقاء التفوّق الإسرائيلي قائمًا، بل ينبغي الانتقال إلى الخطة الأخرى التي كانت قد أعدّت خاتمة لمطاف الابنة بعد وصولها إلى سن البلوغ، ويعني ذلك تسليم «الأمانة» إلى العرب أنفسهم، فإسرائيل ينبغي أن تصبح شأنًا عربيًا داخليًا، لها ما لهم «كله»، وليس عليها ما عليهم كله. أليست مدلّلة؟ ينبغي دمجها في «حديقتها» المقامة من أجلها (الشرق الاوسط)، وليس «الوطن العربي» كما أشيع سابقًا.

والحقّ يقال، سيبرهن «الحاضن» العربيّ أنه قادرٌ على تحمّل مسؤولية «احتضان» إسرائيل بسعادة الأمهات العواقر، بفضل جيل جديد من الساسة متحرّر من الإرث والتراث والتاريخ برمّته، ولا يقيم وزنًا للمبادئ، ساسة لا يضيرهم أن يلتقوا ويسامروا مسؤولين صهاينة على وقع انهيار برج سكنيّ في غزة، ولا يخجلهم أن يكتب سفراؤهم تغاريد غزل في «وداعة الشعب الإسرائيلي»، حتى لو تزامن ذلك مع استشهاد أم أو طالبةٍ أو فتى، فلسطينيين على حواجز الذلّ الصهيونية، بل إنهم سرعان ما يتراكضون عقب كل عدوان صهيوني على غزة أو لبنان، إلى إعادة ترميم صورة إسرائيل المشوّهة في نظر العالم، بدلًا من تعريتها وفضحها.

والحقّ يُبكي عليه أيضًا إن قلنا إن «الاحتضان» أنجز من زمن بعيد، و«الأمانة» وصلت إلى أيدي أنظمة العار العربية منذ أمد، وعلى نحو يُحسَد عليه أيّ غاز ومستعمر، ولو شئنا الدقة، كان الماء العكر يجري بين أرجلنا، غير أننا كنا نحاول ادّعاء التعامي، وإلا ما معنى أن تكون الحدود العربية مع إسرائيل أمنع من الفولاذ بوجه كلّ من تسوّل له نفسُه تلبية نداء الكرامة، وما معنى أن تفضحنا تسيفي ليفني بصور قديمة تجمعها بمسؤولين عرب من دولٍ ما زالت لا تعترف بإسرائيل، ولو صوريًا؟

شكرًا بايدن، فقد تسلمنا الأمانة باقتدار، غير أنك لا تدري أن المشاركين العرب بهذا الاحتفال لم يعلموا أن ثمة احتفالاً موازيًا سيجري في قلب الاحتفال الرئيسيّ يخصّهم هذه المرّة، هو الاحتفال بـ«سن الشيخوخة»، مع فارق بسيط قوامه: أن لا أحد يحتضن العجزة.

## في حاجة قيس سعيّد إلى مؤامرة

**معن البياري**

لَما استُهدف الرئيس التونسي، قيس سعيّد، بظرفٍ بريدي (أو طردٍ) مسموم، وصل في يناير/ كانون الثاني 2021، إلى ديوانه في قرطاج، أعلن أن رئيسة الديوان الرئاسي في حينه، المستقيلة الساخطة في ما بعد، نادية عكاشة، هي التي استلّته، ولم يمسّه سعيّد، ونقلت إلى المستشفى، لإجراء فحوص، بعد أن شعرت إثر فتحها الطرد بـ«حالةٍ من الإغماء والفقدان الكلي لحاسة البصر، فضلا عن صداع كبير». وتالياً أعلنت النيابة العامة في المحكمة الابتدائية في العاصمة إن الأجهزة المخبرية المختصّة في وزارة الداخلية بيّنت عدم احتواء الطرد على «أي مواد مشبوهة سامة أو مخدّرة أو خطرة أو متفجّرة». في تلك الغضون، تلقّى سعيّد اتصالا هاتفيا من نظيره المصري، عبد الفتاح السيسي، أعرب فيه الأخير عن «تضامنه مع الشعب التونسي إثر المحاولة الفاشلة لتسميم رئيس الجمهورية». وبحسب الخبر الرسمي التونسي، كانت المكالمة بين الرجلين، فرصةً للحديث عن تسميم العقول والأفكار، لأن السّموم الزّعاف هي التي تستهدف الشعوب والدول قبل أن تستهدف الأشخاص والقيادات». .. كانت تلك الحدّوتة مسلّيةً بعض الشيء، ليس بسبب ما تفعله السّموم الزّعاف، وإنما لأن سعيّد كان، في طفولته ذاك، قد دخل أول حروبه على المواضعات والأعراف السياسية، عندما امتنع عن المصادقة على تعيين وزراء جدد على حكومة هشام المشيشي (اختاره سعيّد نفسه رئيسا للوزراء)، بعد أن وافق عليهم البرلمان. وكانت ذريعتُه هي نفسها التي يستطيبها ضد من لا يروقون له، الفساد أو شبهته. فاضت مياهٌ كثيرة في تونس، منذ ذاك الظروف البريدي وصولا إلى إعلان وزارة الداخلية، ظهر أمس الجمعة، اكتشافها «مخطّطاتٍ تحاول المسّ بسلامة رئيس الجمهورية»، وقالت إن التهديدات التي جرى كشفها «جدّية»، وإن التحقيقات «تجاوزت التصور والتخطيط إلى مرحلة متقدمة». ولا يملك متابع الحالة التونسية التي تتدحرج من بؤسٍ إلى بؤسٍ إلا أن يخاف من نبأ ثقيل كهذا، غير أن قصة خلْق ذاك الظروف من أي سَموم زعافٍ ستأتي إلى باله فورا، ليس فقط لأن سو، الظن من حسن الفطن، وإنما أيضا لأن جبالا من انعدام الثقة بالمؤسّسة التي تتولّى القرار في تونس قيس سعيّد لا تجعل استقبال ما أشهرته وزارة الداخلية باطمئنان، سيّما وأن لا تفاصيل ولا شواهد ولا إيضاحاتٍ قدّمتها المتحدثة باسم الوزارة تجعل قصة المسّ بسلامة الرئيس مقنعةً بمقادير كافية، وإنْ ثمة، ربما، أساسٌ ينبغي عليه بعض الكلام عن القبض على عنصر إرهابي «حاول القيام بعملية على طريقة الذئاب المنفردة أمام أحد المراكز الحسّاسة»، في شارع في العاصمة، وحجز أداة الجريمة. تزامن إعلان الداخلية التونسية هذا كله («وأخبارا أخرى تتعلق بـ«تمويلاتٍ مشبوهة» لجمعية خيرية) مع قول قيس سعيّد إن تاريخا جديدا ينكتب لتونس، في إشارةٍ منه إلى طبخه دستور جمهوريته الجديدة قيد الاستفتاء المعلومة نتائجه سلفًا. ولكن الخشية أن طوْرا جديدا ستعبر إليه الأزمة السياسية الحادّة التي تعرفها البلاد، بعد الكشف عن «تهديداتٍ» و«مخططات» تستهدف سلامة قيس سعيّد، عنوانه مزيد من التوتير والاحتقان، من شأنه أن يكون انعطافة إلى تاريخٍ جديدٍ من استشراس الأجهزة الأمنية والبوليسية تمضي إليه تونس. ولم يكن رئيس جبهة الخلاص الوطني المعارضة، أحمد نجيب الشابي، يضرب في الرمل، عندما أعلن خشيته من أن يكون الذي أعلنته الداخلية مقدّمة لاعتقالات سياسية واسعة في البلاد. وشواهد غير قليلة في غير بلدٍ دلّت على أن اكتشاف المؤامرات يسبق ملء الزنازين بأصحاب الرأي المغاير وأهل القول الآخر.

صحّت قصة التهديدات والمخطّطات التي تدبّر أمرا ما، أم تكشّفت عن ركاكةٍ كالتي صودفت في قصة السموم الزّعاف، فإن قيس سعيّد في حاجةٍ إليها، على مبعدة أسابيع من الاستفتاء إياه. ستعمل الأجهزة المختصّة على طبخ قصّةٍ تربط خيوطا بخيوط، وتشتبه بفلان وعلان، وبذلك الحزب وتلك الجمعية، وستقطع آلافٌ وهيئاتٌ ووزاراتٌ وفاعليات لحمد الله على نجاة الرئيس ممن أرادوا إزاحته بكيفية إرهابية، ولنجاة البلاد من نفقٍ مظلم لو لا قدر الله صار هذا، ولقطع الطريق أمام كل من أراد وقف حركة تونس نحو تاريخها الجديد، وجمهوريتها الجديدة. .. تحتاج اللوحة التونسية، المشوّشة بتدافع حاد مع جماعة قيس سعيّد ودستوره، إلى تنويعات أخرى. وسعيّد نفسه يحتاج، في الأثناء، مؤامرة جرى إحباطها، وها قد جاءت.

## النساء ورقاد المجتمعات

**بيار عقيقي**

الفرد الذي يعتبر دائماً، لا استثناءً، أن الرقاد هو خاتمةٌ كفعل غريزيّ مولود من القِدَم، هو فردٌ لن يبحث عن رحلة ما بعد الاستيقاظ. وهذا الفرد محاطٌ بعاداتٍ غير مدركة بوعيه، تجعله يعتقد أن الرقاد خاتمة. والفرد الذي لا يخلد للنوم قبل التفكير برحلة الاستيقاظ هو شخص يعلم أنه قادر على ما هو تحت سيطرته، والفرد الذي تردعه عوامل قسرية، كالأمراض والحروب والأوبئة وغيرها، وصولاً إلى الموت، معذورٌ على جبين الحياة. المجتمعات ابنة تَلَاقي الأفراد، لكنها غير معذورة بالحجم نفسه كتشخص منفرد. والشعوب المكوّنة للأفراد تحتاج إلى فهم أن دورها لا ينتهي برقاد أ

# ماذا لو خرجت الأزمة الأوكرانية عن السيطرة؟

**حسن نافعة**

ليس من المتصوّر عقلا أن يكون الرئيس الروسي بوتين قد اعتقد أن الولايات المتحدة وشركاءها في حلف الناتو سيقفون مكتوفي الأيدي، حين قرّر اللجوء إلى القوة المسلحة لحسم نزاعه مع حكومة الرئيس الأوكراني زيلينسكي، وأقدم بالفعل على غزو أوكرانيا في 24 فبراير/ شباط الماضي، ومن ثم يفترض ألا يكون قد فوجئ بالعقوبات الاقتصادية التي فرضت على بلاده، أو بالدعم السياسي والعسكري الذي جرى تقديمه إلى أوكرانيا. ولكن لماذا سلكت الأزمة الأوكرانية مسارا لم يتوقعه أيٌّ من الطرفين المتصارعين؟ وأين وقع الخطأ في الحسابات؟ وهل في وسع أحد ضمان أن تظلّ تحت السيطرة؟ وماذا لو خرجت عن نطاق القدرة على التحكّم فيها؟ تلك أسئلة مشروعة علينا أن نجتهد في البحث عن إجابة لها.

ربما يكون بوتين قد اعتقد، حين أطلق ما أسماها «العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا»، أن جيشه يملك ما يكفي من القوة العسكرية لتمكينه من اجتياح بلد تعرفه روسيا حق المعرفة، وأن اجتياحه السريع له سيولّد ضغطا كبيرا على أوضاعه الداخلية، يكفي لإطاحة حكومة زيلنسكي وتنصيب حكومة بديلة موالية، وعندها ستصبح الولايات المتحدة وحلفاؤها أمام أمرٍ واقع، يجبرها على محاولة تهيئة الأجواء، للبحث عن تسوية سياسية مقبولة من موسكو، تقوم على قبول حياد أوكرانيا، والالتزام بعدم انضمامها إلى حلف الناتو، وتنفيذ اتفاقيات مينسك التي عملت حكومة زيلينسكي على التملص منها. غير أن هذا السيناريو لم يتحقّق على أرض الواقع، لأسباب تختلف من فريق إلى آخر، فالفريق الموالي للمعسكر الذي تقوده الولايات المتحدة يرى أن بسالة المقاومة الأوكرانية، خصوصا بعد المساعدات العسكرية الضخمة التي حصلت عليها، أجبرت بوتين على التخلي عن خطته الأصلية، واللجوء إلى الخطة ب الجاري تنفيذها. أما الفريق الآخر الموالي لوجهة النظر الروسية فيؤكّد أن العمليات الميدانية تسير منذ البداية وفق الخطة المقرّرة لها، وأن الهجوم الذي جرى على العاصمة الأوكرانية كان جزءا من هذه الخطة، واستهدف تشتيت انتباه القوات الأوكرانية بعيدا عن الهدف الحقيقي للعملية العسكرية الروسية، وهو احتلال شرق أوكرانيا وجنوبها، واستخدامه وسيلةً من أجل تحقيق الأهداف السياسية والاستراتيجية التي تسعى إليها روسيا.

أيا كان الأمر، لا يغيّر تباين الآراء في هذه المسألة شيئا من حقيقة ما جرى ويجري بالفعل على أرض الواقع، مؤكّدا أن لدى بوتين حدا أدنى من الأهداف التي يرى أنه قادر على تحقيقها بالقوة العسكرية. وهذه الأهداف هي، في تقديري، ضم شبه جزيرة القرم نهائيا إلى الاتحاد الروسي، وتمكين سكان إقليمي دونيتسك ولوغانسك، اللذين تقطنهما أغلبية روسية من الانفصال وإعلان الاستقلال (أو التمتع، على الأقل، بحكم ذاتي كامل في حال التوصل إلى تسويةٍ سياسيةٍ مرضية). ويتضح تماما من المسار الذي سلكته الأزمة الأوكرانية أن بوتن مصمم كل التصميم على تحقيق هذه الأهداف التي لن يتنازل عنها مطلقا، ولو تطلب الأمر دفع الأمور نحو حافّة الهاوية، الحرب النووية.

في المقابل، ليس واضحا ما إذا كانت الطريقة التي أدارت وما تزال تدير بها الولايات المتحدة الأزمة الأوكرانية تعكس وجود خطةٍ مسبقةٍ ومعدّة سلفا تتحسّب لمختلف الاحتمالات، أم أن ما جرى كان مجرّد ردود أفعال لمعركةٍ قرّر بوتين خوضها، ويمسك فيها بزمام المبادرة، خصوصا أن الولايات المتحدة لم تفاجأ بالغزو العسكري الروسي لأوكرانيا، وكانت قد رجّحت حدوثة بمجرد ظهور طلائع الحشود العسكرية الروسية بالقرب من الحدود الأوكرانية. وأيا كان الأمر، من الواضح أن تصريحات المسؤولين الأميركيين، على اختلاف مستوياتهم، تؤكد أن الولايات المتحدة سعت ولا تزال تسعى، بكل الوسائل المتاحة، ليس فقط إلى حرمان روسيا من تحقيق أي مكاسب من الغزو العسكري، وإنما أيضا لإلحاق هزيمة استراتيجية كاملة بها، تؤدّي إلى احتوائها وإجبارها على الانكفاء على ذاتها، ومنعها من التحول إلى قوة عالمية مؤثّرة على الساحة الدولية. ولكن كيف يمكن للولايات المتحدة تحقيق هذه الأهداف، سواء في حدّها الأدنى أو في حدّها الأقصى، في مواجهة دولة نووية قرّرت بالفعل استخدام القوة المسلحة في أزمةٍ تقول إنها تمسّ ليس فقط بأمنها القومي، وإنما بوجودها ذاته، خصوصا أنها (الولايات المتحدة) قرّرت، في الوقت نفسه، تحاشي أي إجراءٍ قد يؤدّي إلى احتكاك عسكري مباشر مع روسيا. وهنا تتجلى الأبعاد الكاملة للمأزق الذي يمكن أن تقود إليه التطورات المحتملة للأزمة الأوكرانية.

كانت الولايات المتحدة، في المرحلة الأولى للأزمة على الأقل، تبدو واثقةً من قدرة العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، من ناحية، والمساعدات العسكرية المقدّمة لأوكرانيا، من ناحية أخرى، ليس فقط على حرمان روسيا من الموارد التي تمكّنها من مواصلة الحرب، وإنما أيضا من استنزافها عسكريا إلى درجةٍ تجبرها على وقف إطلاق النار وطلب التفاوض قبل أن تتمكّن من تحقيق كامل أهدافها. ومن الواضح أن هذه الاستراتيجية فشلت في تحقيق الأهداف المرجوة منها لعدة أسباب: فالإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها روسيا للرد على هذه العقوبات، خصوصا ما يتعلق منها بإجبار الدول المعادية التي تستورد منها الطاقة على الدفع بالروبل، أدّت إلى حماية عملتها الوطنية، وحالت دون انهيارها، والموارد التي فقدتها روسيا جرّاء تخفيض أوروبا مشترياتها من النفط والغاز الروسيين، عوّضتها عبر التوجه نحو الأسواق الآسيوية بأسعار تفضيلية، من ناحية، وتحصيل فروق أسعار الطاقة التي تضاعفت، من ناحية أخرى. بل يمكن القول إن أثر العقوبات الاقتصادية أصبح ملموسا بصورة أكبر وأكثر تأثيرا، ليس فقط على الدول التي فرضتها، بسبب ارتفاع أسعار الطاقة، بل وعلى معظم دول العالم الثالث أيضا، بسبب ارتفاع أسعار القمح ومواد أولية عديدة أخرى، فإذا أضفنا إلى ما تقدّم أن العملية العسكرية التي تقوم بها روسيا داخل الأراضي الأوكرانية تواصل تحقيق أهدافها على الأرض، حتى وإنْ بوتيرة أبطأ مما كان متوقعا، لتبين لنا أن روسيا تبدو في موقفٍ أفضل من موقف المعسكر الآخر، الذي لم يعد أمامه سوى الاختيار بين بديلين: التصعيد، حتى لو أدّى الأمر، في النهاية، إلى احتكاك عسكري مباشر مع روسيا، وهو ما قد يضع العالم كله أمام احتمال وقوع كارثة كونية، أو البحث عن تسوية سلمية للأزمة

> ليس واضحاً ما إذا كانت الطريقة التي لا تزال تدير بها الولايات المتحدة الأزمة الأوكرانية تعكس وجود خطةٍ مسبقةٍ تتحسّب لمختلف الاحتمالات

الأوكرانية، حتى ولو أدت هذه التسوية إلى تمكين روسيا من تحقيق الحد الأدنى من أهدافها على النحو المشار إليه آنفا، وهو ما يعني، في الواقع، إلحاق هزيمة بالولايات المتحدة قد تفتح الباب فعلا أمام تغيير حقيقي في قواعد اللعبة الدولية، وتمهيد الطريق أمام التأسيس لنظام دولي جديد متعدد القطبية.

يدلّ المسار الذي اتخذته الأزمة الأوكرانية، خلال الأسابيع القليلة الأخيرة، على أن الولايات المتحدة وحلفاءها اختاروا سيناريو التصعيد، بدلا من سيناريو البحث الجادّ عن تسوية للحرب الدائرة حاليا على الساحة الأوكرانية. تدل على ذلك مؤشّرات كثيرة، ربما كان أهمها: حجم الأموال التي طلبت الإدارة الأميركية من الكونغرس اعتمادها في ميزانية هذا العام لمساعدة أوكرانيا على الصمود في حرب استنزاف طويلة الأمد... استعداد الولايات المتحدة وحلفائها لتقديم أسلحة نوعية ثقيلة لتمكين الجيش الأوكراني ليس فقط من الصمود في الحرب أطول فترة ممكنة، ولكن أيضا من إيقاع أكبر الخسائر الممكنة بالجيش الروسي المقاتل على الأرض الأوكرانية... تصاعد الإجراءات الرامية إلى استفزاز روسيا وتضييق الخناق عليها بكل الوسائل المتاحة، ومنها: تشجيع السويد وفنلندا على التخلّي عن حيادهما، ودفعهما إلى تقديم طلب لعضوية حلف الناتو، موافقة المفوضية الأوروبية على منح أوكرانيا وضع الدولة المرشّحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، وأخيرا وليس آخرا، دفع ليتوانيا إلى فرض حصار تجاري على كالينينغراد، وهو جيب روسي له أهمية استراتيجية كبرى، لكنه محشور بين دولتين عضوين في حلف الناتو، ليتوانيا وبولندا، بدعوى تطبيق العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا، وهو ما قد يدفع الأخيرة إلى اتخاذ إجراءات عنيفة ضد ليتوانيا، قد تؤدّي إلى احتكاك عسكري مباشر بينها وبين الحلف.

لا يخلو الغرب من أصوات عاقلة، لم يتردّد بعضها في الدعوة إلى تسوية سلمية للأزمة الأوكرانية، حتى ولو اقتضى الأمر تقديم تنازلات موجعة، مثل ما اقترح وزير الخارجية الأميركي الأسبق، وأحد كبار رواد نهج الواقعية والبراغماتية في مجال العلاقات الدولية، هنري كيسنجر، أمام منتدى دافوس الاقتصادي، أخيرا. كما لا يخلو الغرب من أصواتٍ شجاعةٍ لم يتردّد بعضها في تحميل «الناتو» مسؤولية اندلاع الحرب في أوكرانيا، مثل ما فعل البابا فرانسيس، رأس الكنيسة الكاثوليكية، في تصريحاتٍ أدلى بها الشهر الماضي (مايو/ أيار)، غير أن هذه الأصوات لم تجد ما تستحق من صدى.

لجوء روسيا إلى استخدام القوة العسكرية لتصفية حساباتها مع الحكومة الأوكرانية الحالية مرفوض من حيث المبدأ، وتحرّمه الشرائع والقوانين الدولية، لكن الدول الأعضاء في حلف الناتو، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، ليست في وضع يسمح لها بإعطاء دروس أخلاقية لأحد، خصوصا أنها كثيرا ما ارتكبت جرائم أكبر وأفظع مما ترتكبه روسيا حاليا في أوكرانيا. ومؤكّد أنه كان في وسع هذه الدول تجنب اندلاع الحرب، لو تعاملت بحكمة أكبر مع الموقف، وتخلت عن إصرارها على توسع «الناتو» شرقا إلى درجة التهديد المباشر لأمن أكبر دولة نووية. لكنه الصلف الأميركي والغربي، الذي قد يؤدي إلى خروج الحرب في أوكرانيا عن نطاق السيطرة، خصوصا بعد فرض الحصار على كالينينغراد.

(أكاديمي مصري)

# عن العهد الجديد في العلاقات التركية السعودية

**محمود علوش**

أحدث فصول التحوّلات الدراماتيكية التي طرأت على السياسات الشرق أوسطية منذ عامين كتبتْها أخيراً زيارة ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، إلى أنقرة. كان حفل الاستقبال الكبير الذي نظّمه الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، لبن سلمان، ثم مرافقته إلى المطار لوداعه (وهذا نادراً ما يفعله أردوغان مع ضيوفه الكبار) أوضح صورة عن المنحى الجديد الذي تسلكه العلاقات التركية السعودية، منذ قرّر البلدان طي سنواتٍ من الخصومة الحادّة بينهما، والتركيز على التحوّل في الأولويات لكل منهما. كون الزيارة كانت الأولى لولي العهد إلى تركيا بعد أربع سنوات من أزمة مقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده في إسطنبول، وبعد أكثر من شهر على زيارة أردوغان المملكة، فإنها عكست رغبة أنقرة والرياض في تعزيز العلاقة الجديدة الناشئة بينهما. بالنظر إلى الأزمة العميقة التي أحدثتها قضية خاشقجي في العلاقة بين الرجلين، فإن إعادة ترميم الثقة بينهما تكتسب أهمية بالغة في هذه المرحلة في منطقةٍ عادة ما تلعب فيها العلاقات الشخصية بين الزعماء دوراً بارزاً في تشكيل العلاقات بين بلدانهم.

منذ قرّرت تركيا قبل أشهر إغلاق التحقيق في قضية خاشقجي، وإحالة الملف إلى السلطات السعودية، والاعتراف بالأحكام الصادرة عن القضاء السعودي بهذا الخصوص، فإن العائق الأكبر الذي كان يواجه إعادة ترميم العلاقات بين البلدين قد أزيل. مع ذلك، سيستغرق ترميم الثقة على مستوى القادة مزيداً من الوقت، قبل تحويل التقارب المستجد إلى علاقة قوية بين الدولتين، وتطويرها إلى تعاون في السياسات الإقليمية. لوحظ في البيان المشترك الذي صدر في أعقاب المحادثات التأكيد على الرغبة المشتركة في تطوير التعاون على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية كافة، لكنّه لم يتضمّن اتفاقياتٍ واضحة، على غرار ما فعلته تركيا والإمارات عقب المصالحة بينهما، ما يُشير إلى أن الوتيرة التي تسير بها العلاقات الجديدة بين تركيا والسعودية أبطأ من وتيرة العلاقة بين أنقرة وأبو ظبي. ما يبدو مفهوماً بالنظر إلى أن ديناميكية التحوّلات في السياسة الخارجية السعودية متحفّظة وتتكيّف ببطء مع الواقع الجديد.

وكانت أنقرة والرياض قد انخرطتا على مدى العقد الماضي في تنافس على ملء الفراغ الإقليمي الناجم عن زلزال الربيع العربي، وتحوّله إلى خصومة حادّة عقب أزمة خاشقجي، إذ إن عودة الدفء الكامل إلى العلاقات تتطلب أولاً معالجة التبعات الناجمة عن هذا التنافس، وإعادة ترميم الثقة بين أردوغان ومحمد بن سلمان. حقيقة أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين لم تنقطع تماماً خلال فترة الأزمة، شكّلت أرضية مناسبة للدخول في هذه العملية، فضلاً عن أن هذا الجانب أحد الدوافع الرئيسية للطرفين لطي مرحلة الخلاف. وبالنسبة لأردوغان، أثّرت الخصومات الإقليمية الواسعة التي انخرط فيها خلال العقد الماضي، لا سيما مع السعودية والإمارات، بشكل حادّ على الاقتصاد التركي الذي يعتمد، في بعض جوانبه، على الاستثمارات الخليجية والسعودية، وعلى توافد السياح الخليجيين. لذلك، تبرز استعادة العلاقات الاقتصادية أولوية رئيسية لأردوغان الذي يستعد لخوض انتخاباتٍ حاسمة منتصف العام المقبل، ويسعى إلى إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الذي يعاني من صعوبات التضخم، وتدني سعر صرف العملة من خلال البحث عن مزايا الانفتاح على الخصوم الخليجيين السابقين. أدرك السعوديون والإماراتيون، منذ فترة، أن تركيز أردوغان على تصفير المشكلات الإقليمية ينبع بشكل رئيسي من تحوّل الأولويات نحو الاهتمام بالاقتصاد مع اقتراب الانتخابات، وقد وجدوا في ذلك فرصةً مناسبة لتحفيزه على تغيير النهج في العلاقة معهما. مع الأخذ بالاعتبار أن الرياض، كما أبو ظبي، تتطلّع أيضاً إلى الاستفادة الاقتصادية من مزايا الانفتاح على تركيا التي تمتلك إمكانات اقتصادية كبيرة، وفرصاً واعدة للاستثمارات الأجنبية فيها. علاوة على ذلك، فإن حقيقة أن أردوغان والملك سلمان بن عبد العزيز حافظا على التواصل المستمر بينهما خلال فترة التوتر ساعد على نحو كبير في اختصار عامل الوقت لإزالة الخصومة الشخصية بين أردوغان ومحمد بن سلمان. من المرجّح أن يتحول بيان النوايا الذي صدر عن قمّة أنقرة إلى خطواتٍ عمليةٍ في المستقبل القريب. تتطلع أنقرة إلى إبرام اتفاقيات اقتصادية وتجارية جديدة مع الرياض، كما تسعى إلى إبرام صفقةٍ لتبادل العملات مع السعودية، على غرار الصفقة التي أبرمتها مع الإمارات نهاية العام الماضي.

كون تركيا والسعودية من القوى الإقليمية الرئيسية في المنطقة، فإن أي علاقة بينهما، متوترة أو جيدة، تنعكس، بشكل مباشر، على الوضع الإقليمي. لذلك، تُنذر مساعي التقارب الجارية بحقبة جديدة لن تنحصر نتائجها في العلاقات الثنائية أو العلاقات التركية الخليجية فحسب، بل ستنسحب كذلك على الوضع الإقليمي. لكنّ حدوث تعاون إقليمي بين أنقرة والرياض سيتطلّب وقتاً أكبر، بالنظر إلى تبعات المنافسة الإقليمية الطويلة بينهما، والفترة التي ستستغرقها عملية إعادة ترميم الثقة بين أردوغان ومحمد بن سلمان. ولعل ذلك ما يُفسّر الاهتمام التركي السعودي حالياً بمجالات التعاون في الاقتصاد والتجارة بقدر أكبر من المجالات الأخرى. من شأن استعادة العلاقات الاقتصادية بشكل طبيعي أن يُمهد الأرضية لتعاون بين البلدين في قضايا الإقليم، وهي عديدة، وتؤثر على مصالح البلدين، في مقدمها الدور الإيراني في المنطقة. من شأن تكرار الزيارات المتبادلة بين زعماء البلدين أن تُسرع في دفن الأحقاد الشخصية وعدم جعلها حجر عثرةٍ في وجه تعاون إقليمي أوسع بين تركيا ودول الخليج.

بالنظر إلى أن الخلافات التركية السعودية خلال السنوات الماضية ارتبطت بمجموعة من العوامل، منها الاستقطاب الإقليمي الواسع النطاق بين أنقرة والمحور السعودي الإماراتي المصري الذي تشكل بعد 2013، فإن إصلاح العلاقات بين أنقرة وأبو ظبي لعب دوراً مهماً في تهيئة الأجواء المناسبة لإنهاء الخلافات بين أنقرة والرياض. على مدى السنوات الماضية، انخرطت السعودية في تحالف إقليمي مع الإمارات ومصر ودول أخرى لمواجهة الصعود المتنامي للنفوذ التركي في المنطقة. وقد أخذت هذه المواجهة أبعاداً عديدة عقّدت، على نحو كبير، من الخلافات التركية السعودية، كصعود الصراع مع تيار الإسلامي السياسي الذي دعمته أنقرة، وأزمة مقاطعة قطر، والصراع بالوكالة في ليبيا، فضلاً عن تبنّي التكتل

> إصلاح العلاقات السعودية التركية يُساعد الرياض في تركيز سياساتها الإقليمية على احتواء النفوذ الإيراني

السعودي المصري الإماراتي موقفاً منتقداً بشدة الدور التركي في سورية والعراق. مع تراجع الإسلام السياسي وإنهاء الأزمة مع قطر، وتهدئة الصراع الإقليمي في ليبيا، وتفتيت تركيا خصوماتها الإقليمية بشكل تدريجي، باتت الطريق سالكة بشكل أكبر للمصالحة التركية السعودية.

بقدر حاجة تركيا إلى إعادة ترميم علاقاتها مع السعودية، بالنظر إلى ثقلها الإقليمي والإسلامي، فإن التحوّلات الكبيرة التي طرأت على الوضعين الإقليمي والدولي، خلال العامين الماضيين ورغبة الولايات المتحدة، الراعي الرئيسي لأمن منطقة الخليج، في فك ارتباطها بالمنطقة، تجعل من استعادة العلاقة مع أنقرة ضرورة ملحة للرياض، في سياق استراتيجية التحوّط التي تنتهجها السعودية للحد من تداعيات هذه التحولات عليها وتحويلها إلى فرص لبناء شراكات إقليمية جديدة. علاوة على ذلك، فإن نجاح تركيا في تكريس حضورها الإقليمي على مدى العقد الماضي وتحوّلها إلى لاعب رئيسي في كثير من قضايا المنطقة، فضلاً عن امتلاكها قدراتٍ عسكرية كبيرة تجذب اهتمام السعودية بها. لقد أظهرت الصناعات الدفاعية التركية، على وجه التحديد، نجاحاً كبيراً وتُجري الإمارات منذ فترة محادثات مع أنقرة لشراء الأسلحة. ومن المرجّح أن تهتمّ السعودية أيضاً باقتناء الأسلحة التركية. في مارس/ آذار من العام الماضي، كشف أردوغان عن تلقي طلب من السعودية لشراء طائرات بدون طيار تركية، ويُمكن أن تؤدّي العلاقة الجديدة مع الرياض إلى تحقيق هذا الهدف.

على صعيد آخر، تنظر تركيا بأهمية كبيرة إلى العلاقات الجديدة التي تقيمها مع السعودية والإمارات لمساعدتها في عملية إصلاح العلاقات مع مصر. من المرجّح أن يزداد زخم هذه العملية في الفترة المقبلة، حيث سيكون في وسعهما لعب دور إيجابي في تسريع المصالحة بين أنقرة والقاهرة. مع ذلك، سيواجه أي تعاون إقليمي بين تركيا والسعودية معضلة اختلاف مقاربة البلدين للدور الإيراني في المنطقة. على الرغم من أن الطرفين تضرّرا بأشكال مختلفة من هذا الدور، إلا أنهما يختلفان في سبل مواجهته. ففي حين أن الرياض سترغب في دفع أنقرة إلى الانخراط في تكتل إقليمي واسع ضد إيران، فإن لدى تركيا دوافع كثيرة تجعلها تتبنّى نهجاً حذراً في هذه المسألة. لدى أنقرة وطهران علاقات اقتصادية واسعة، وعامل الجغرافيا يفرض عليهما الحفاظ على مستوى مقبول من العلاقات لمواصلة إدارة التنافس الإقليمي بينهما بأقل الأضرار. وعلى صعيد الملف النووي الإيراني، تتبنّى تركيا نهجاً مختلفاً عن السعودية، وتدعم إعادة إحياء الاتفاق النووي. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى قلقها من أن يؤدّي فشل إعادة إحياء الاتفاق والتصعيد الإقليمي المتزايد إلى إطلاق سباق تسلح جديد في المنطقة، وانحراف طهران نحو عسكرة قدرتها النووية.

المكانة الجديدة التي اكتسبتها تركيا في المنطقة في العقد الأخير ورغبتها في لعب دور رائد في إدارة الوضع الإقليمي في مرحلة ما بعد تراجع الدور الأميركي، فضلاً عن علاقاتها المتشابكة مع معظم الفاعلين الإقليميين الرئيسيين، كالخليج وإسرائيل وإيران، يجعل منها قوّة مهمّة في الدفع باتجاه حوار إقليمي يرسم قواعد لحدود التنافس الإقليمي، بما لا يُخرجه عن السيطرة. كما أن إصلاح العلاقات السعودية التركية يُساعد الرياض في تركيز سياساتها الإقليمية على احتواء النفوذ الإيراني. مع ذلك، ستجد أنقرة والرياض مساحة للتعاون الإقليمي لتحجيم الدور الإيراني في سورية والعراق واليمن ولبنان.

(كاتب لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

**المكاتب**
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads